﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الشورى: 23]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

بَعدَ البِشارَةِ للمُؤمِنينَ بالفَضلِ الكَبيرِ لَم يطلبِ النَّبيُّ ﷺ سِوَى مَودَّةِ آلِه وأقارِبِه

لمّا ذَكَرَتِ الآيَةُ السّابِقَةُ مَبلَغَ الفَرقِ بَينَ مَصيرِ الظّالِمينَ والمؤمِنينَ، وبيَّنَت أنَّ مَحلَّ المُؤمِنينَ ومَآلَهم في رَوضاتِ الجَنّاتِ، بَعدَ أن أنعَمَ اللّهُ تعالى بِفَضلِه الكَبيرِ؛ بَيَّنَت هَذِه الآيَةُ امتِنانَ الله تعالى على عِبادِه المُؤمِنينَ بِهَذِه البِشارَةِ، ولَمّا كانَتِ العادَةُ جاريَةً بِأنَّ البَشيرَ لا بُدَّ لَهُ من جَزاءٍ على حُسنِ البِشارَةِ وإن لَم يَسأل؛ وذَلِكَ لأنَّ بِشارَتَهُ قائِمَةٌ مَقامَ السُّؤالِ، فكانَ كَأنَّهُ قيلَ: ماذا تَطلُبُ على هَذِه البِشارَةِ؟ فبَيَّنَ أنَّهُ لا يَطلُبُ مِنهُم بِسَبَبِ هَذا التَّبليغِ نَفعًا عاجِلًا ومَطلوبًا حاضِرًا؛ لِئَلّا يَتَخَيَّلَ جاهِلٌ أنَّ مَقصودَ مُحَمَّدٍ ﷺ من هَذا التَّبليغِ المالُ والجاهُ، فأُمِرَ ﷺ بالجَوابِ بِأنَّهُ لا يريد سِوَى المَحَبَّةِ العَظيمَةِ الواسِعَةِ لأهلِ قَرابَتِه، ثُمَّ بَيَّنَتِ الآيَةُ أنَّ جَزاءَ الإحسانِ لا يَكونُ إلّا مِن جِنسِه، وهوَ الإحسانُ نَفسُهُ، فمَن يَكسِبْ أيَّ حَسَنَةٍ – ولَو صَغُرَت – يَزِد اللّهُ في حُسنِها بِما لا يَدخُلُ تَحتَ الوَهمِ، فهو تعالى يَجزي بالحسنة أضعافَها[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُبَشِّرُ﴾: (بشر) أصلٌ واحِدٌ: ظُهورُ الشَّيءِ مَعَ حُسنٍ وجَمالٍ، يُقالُ: بَشَّرتُ فُلانًا أُبَشِّرُهُ تَبشيرًا، وذَلِكَ يَكونُ بالخَيرِ، ورُبَّما حُمِلَ عَلَيه غَيرُهُ مِنَ الشَّرِّ، ولَعَلَّهُ جِنسٌ مِنَ التَّبكيتِ، فأمّا إذا أُطلِقَ الكَلامُ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 294.

إطلاقًا؛ فالبِشارَةُ بالخَيرِ والنِّذارَةُ بِغَيره، ويُقالُ: بَشَرتُ الأديمَ؛ إذا قَشَرتَ وجهَهُ[1]، والمُبَشِّراتُ الرّياحُ الَّتي تُبَشِّرُ بالغَيثِ[2]، والمَعْنَى المحْوَرِيُّ: انتِشارٌ واسِعٌ على ظاهِرِ الشَّيءِ، يُقالُ: بَشَرتُهُ فأبشَرَ، أي: استَبشَرَ، وأبشَرتُهُ[3]، والمُرادُ بِفعلِ التَّبشيرِ: الإخبارُ بِما يَسُرُّهُم، وهوَ دُخولُ الجَنَّةِ والتَّنَعُّمُ بِنَعيمِها.

2) ﴿أَجْرًا﴾: (أجر) أصلانِ، فالأوَّلُ: الكِراءُ على العَمَلِ، والثّاني: جَبْرُ العَظْمِ الكَسيرِ، فأمّا الكِراءُ؛ فالأجرُ والأُجرَةُ[4]، فالأجرُ جَزاءُ العَمَلِ، والفِعلُ أجَرَ يَأجُرُ أجرًا، والمَفعولُ مَأجورٌ، والأجيرُ: المُستَأجَرُ، والأُجارَةُ: ما أعطَيتَ مِن أجرٍ في عَمَلٍ[5]، وأمّا جَبرُ العَظمِ؛ فيُقالُ مِنهُ: أُجِرَت يَدُهُ، والمَعنَى الجامِعُ بَينَهُما: أنَّ أُجرَةَ العامِلِ كَأنَّها شَيءٌ يُجبَرُ بِه حالُهُ فيما لَحِقَهُ مِن كَدٍّ فيما عَمِلَهُ، وقَد أجَرَه اللّهُ يأجُرُه ويأجِرُه أجرًا، وآجَرَه اللّهُ إيجارًا[6]، والمُرادُ هَهُنا: قُل يا مُحَمَّدُ ﷺ: لا أطلُبُ على تَبليغِ الرِّسالَةِ جُعلًا[7].

3) ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾: (ودد) كَلِمَةٌ تَدُلُّ على مَحَبَّةٍ، ودِدْتُهُ: أحبَبْتُهُ، ووَدِدْتَ أنَّ ذاكَ كانَ؛ إذا تَمَنَّيْتَهُ، وفي المَحَبَّةِ الوُدُّ[8]، فالوُدُّ مَصدرٌ للمَوَدَّةِ، وكَذَلِكَ الوِدادُ، ويُقال في الحُبِّ: الوُدُّ والوَدُّ والمَوَدَّةُ والمَوَدَدَةُ[9]، والمَعنَى المحوَرِيُّ: التَّلازُمُ والتَّماسُكُ المُمتَدُّ، مَعَ رِفقٍ أو لينٍ، للاحتِواءِ على مادَّة ذلك[10]، والوُدُّ مَحَبَّةُ الشَّيءِ، وتَمَنِّي كَونِه، ويُستَعمَلُ في كُلِّ واحدٍ مِنَ المعنَيَينِ، على أنَّ التَّمَنِّيَ يَتَضَمَّنُ مَعنى الوُدِّ؛ لأنَّ التَّمَنِّيَ هوَ تَشهّي حُصولِ ما تَوَدُّهُ[11].

4) ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾: (قرب) أصلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على خِلافِ البُعدِ، يُقالُ: قَرُبَ يَقرُبُ قُربًا،

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بشر).
(2) الخليل، كتاب العين: (بشر).
(3) الراغب، مفردات القرآن، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (بشر).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أجر).
(5) الخليل، كتاب العين: (أجر).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (أجر).
(7) الخازن، لباب التأويل: 2/ 133.
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ودد).
(9) الأزهري، تهذيب اللغة: (ودد).
(10) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (ودد).
(11) الراغب، مفردات القرآن: (ودد).

وفُلانٌ ذو قَرابَتي، وهوَ مَن يَقْرُبُ مِنكَ رَحِمًا، وفُلانٌ قَريبي، وذو قَرابَتي، والقُربَةُ والقُربَى: القَرابَةُ، والقِرابُ: مُقارَبَةُ الأمر[1]، والمَعنَى المِحوَريُّ: وُجودُ الشَّيءِ في الحَيِّزِ مُتاحًا مُهَيَّأً للتَّناوُلِ أوِ الوُصولِ إلَيه[2]، والقَريبُ والقَريبَةُ ذو القَرابَةِ، والجَميعُ مِنَ النِّساءِ قَرائِبُ، ومِنَ الرِّجالِ أقارِبُ، ولَو قيلَ: قُرْبَى؛ لَجازَ[3]، يُقالُ: قَرُبْتُ مِنهُ أقْرُبُ، وقَرَّبْتُهُ أُقَرِّبُهُ قُرْبًا وقُرْبانًا، ويُستَعمَلُ ذَلِكَ في المَكانِ، وفي الزَّمانِ، وفي النِّسبَةِ، وفي الحَظوَةِ، والرِّعايَةِ، والقُدرَةِ[4]، والمُرادُ بالقُربى هَهُنا: إمّا أهلُه وعَشيرَتُهُ خاصَّةً، أو قُرَيشٌ عامَّةً.

5) ﴿يَقْتَرِفْ﴾: (قرف) أصلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على مُخالَطَةِ الشَّيءِ والالتِباسِ به وادِّراعِه، وأصلُ ذَلِكَ القَرْفُ، وهوَ كُلُّ قَشرٍ، ومِنَ البابِ: اقْتَرَفْتُ الشَّيءَ: اكتَسَبتُهُ، وكَأنَّهُ لابَسَهُ، وادَّرَعَهُ، وقارَفَ فُلانٌ الخَطيئَةَ: خالَطَها[5]، والمَعْنَى المِحوَريُّ: قِشرُ الشَّيءِ أوْ جِلدُهُ أو غِلافُهُ اللّاصِقُ به[6]، ويُقالُ: اقْتَرَفَ، أي: اكتَسَبَ، وما أقْرَفَتْ يَدي شَيئًا مِمّا تَكرَهُ، أي: ما دانَتْ، وما قارَبَت[7]، واستُعيرَ الاقترافُ للاكتِسابِ حَسَنًا كانَ أو سوءًا، والاقترافُ في الإساءَةِ أكثَرُ استِعمالًا[8]، والمُرادُ بالاقترافِ هَهُنا: الاكتِسابُ بِقوَّةٍ.

6) ﴿حُسْنًا﴾: (حسن) أصلٌ واحِدٌ، فالحُسنُ ضِدُّ القُبحِ، يُقالُ: رَجُلٌ حَسَنٌ وامرَأةٌ حَسناءُ وحُسّانَةٌ، والمَحاسِنُ مِنَ الإنسانِ وغَيْرِهِ: ضِدُّ المُساوي[9]، والإحسانُ: ضدُّ الإساءَة، والتَّحاسينُ: جَمعُ التَّحْسينِ، اسمٌ بُنِي على تَفْعيل، ومثلُهُ تكاليفُ الأُمور[10]، والمَعنَى المِحوَريُّ: نَقاءُ الشَّيءِ ورِقَّتُهُ بِخُروجِ الخَشِنِ أوِ الغَليظِ الَّذي يُخالِطُهُ، فيَشوبُ رِقَّتَه[11]، والحُسْنُ: عِبارَةٌ عَن كُلِّ مُبهِجٍ مَرغوبٍ فيه، والحَسَنَةُ يُعَبَّرُ بِها عَن كُلِّ ما يَسُرُّ مِن نِعمَةٍ تَنالُ الإنسانَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قرب).
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (قرب).
(3) الأزهري، تهذيب اللغة: (قرب).
(4) الرّاغب، مفردات القرآن: (قرب).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قرف).
(6) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (قرف).
(7) الأزهري، تهذيب اللغة: (قرف).
(8) الرّاغب، مفردات القرآن: (قرف).
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حسن).
(10) الأزهري، تهذيب اللغة: (حسن).
(11) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (حسن).

في نَفسِه وبدَنِه وأحوالِه، والسَّيِّئَةُ تُضادُّها[1]، والمُرادُ بزيادَةِ الحُسنِ مُضاعَفَةُ الثَّوابِ على الحَسَنَةِ، فإنَّها يُزادُ بها حُسْنُ الحَسَنَةِ[2].

7) ﴿شَكُورٌ﴾: إنَّ حَقيقَةَ الشُّكرِ الرِّضا باليَسيرِ[3]، والمَعنَى المحوَريُّ: امتلاءُ جَوفِ الشَّيءِ برِخوٍ طَيِّبٍ وظُهورُهُ عَلَيه[4]، والشُّكرُ: تَصَوُّرُ النِّعمَةِ وإظهارُها، ويُضادُّهُ الكُفرُ، وهوَ: نِسيانُ النِّعمَةِ وسَترُها، فالشُّكرُ على هَذا هوَ الامتلاءُ من ذِكرِ المُنعِمِ عَلَيه، وإذا وُصِفَ اللهُ بالشُّكرِ في قَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾؛ فإنَّما يُعْنَى به إنعامُهُ على عِبادِه، وجَزاؤُهُ بِما أقاموهُ مِنَ العِبادَةِ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بَيانُ فضلِ الله وسَعةِ رَحْمَتِه ومَغْفِرَتِه، وغِنَى رَسولِه ﷺ عَنِ الأجْرِ مِنَ النّاسِ

فَصَّلَتِ الآيَةُ القَولَ في مَعنَى الفَضلِ الكَبيرِ، الَّذي جاءَ في الآيةِ السّابِقَةِ، فبَيَّنَت أنَّهُ البِشارَةُ العُظْمَى والعَطاءُ الجَزيلُ، الَّذي يَمنَحُهُ اللهُ تَعالَى يَوْمَ القيامَةِ لِعِبادِه، ثُمَّ أمَرَ اللهُ تَعالَى نَبيَّهُ ﷺ أن يُؤَكِّدَ لأولَئِكَ المُشْرِكينَ أنَّهُ لا يَسألُهُم أجرًا على دَعوَتِه، وإنَّما يَسألُهُمُ المَوَدَّةَ والمُعامَلَةَ الحَسَنَةَ لِقَرابَتِه مِنهُم، وفي المُرادِ بالقُربَى أقوالٌ: أوَّلُها: أنَّ المُرادَ بها الصِّلَةُ والقَرابَةُ الَّتي تَرْبِطُ بَينَ الرَّسولِ وبَينَ كُفّارِ قُرَيشٍ، أي: لا أسألُكُم على التَّبْليغِ أجرًا، لَكِن أسألُكُم أن تَوَدّوني لِقَرابَتي فيكُم، فتَكُفّوا عَنّي أذاكُم، وتَمنَعوا عَنّي أذَى غَيرِكُم، ولا شَكَّ أنَّ مَنْعَ أذاهُم عَنهُ ﷺ - بِسَبَبِ قَرابَتِه فيهم - لَيسَ أجرًا، وثانيها: أنَّ المُرادَ بالقُرْبَى هُنا: أقارِبُهُ وعَشيرَتُهُ وعِتْرَتُهُ، فيَكونُ المَعْنَى: لا أسألُكُم أجرًا على دَعوَتي لكم إلى الخَيرِ والحَقِّ، ولَكِن أسألُكُم أن تَحفَظوني في

(1) الراغب، مفردات القرآن: (حسن).
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 33.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شكر).
(4) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (شكر).
(5) الرّاغب، مفردات القرآن: (حسن).

قَرابَتي وأهلِ بَيتي، ولا شَكَّ أنَّ إحسانَهُم إلى أقارِبِه، لَيسَ أجرًا مِنهُم لَهُ على ذَلِكَ؛ لأنَّ الإحسانَ إلى النّاسِ، شَيءٌ قَرَّرَتهُ جَميعُ الشَّرائِعِ، وتَقتَضيه مَكارِمُ الأخلاقِ، وثالِثُها: أنَّ المُرادَ بِالقُربَى هُنا: التَّقَرُّبُ إلى اللَّه تَعالَى بِالإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ، ثُمَّ بَيَّنَ اللَّهُ تعالى جانِبًا مِن مَظاهِرِ فضلِه على عِبادِه في مُضاعَفَةِ الحَسَناتِ لِمَن يَكتَسِب حَسَنَةً يبغي بِها التَّقَرُّبَ إلى اللَّه تَعالَى؛ وذَلِكَ لأنَّ اللَّهَ تَعالَى واسِعُ المَغْفِرَةِ لِعِبادِه، كَثيرُ الشُّكرِ لِلطّائِعينَ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوْقِعُ جُمْلة ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى ...﴾ مِمّا قَبْلَها ودَلالَتُهُ:

جاءَتْ جُملَةُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ استِئنافًا بَيانيًّا؛ لِتُبَيِّنَ الإجمالَ في قَولِه تَعالى في الآيَةِ السّابقة: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾﴾ [الشورى: 22]، وذَلِكَ بِبَيانِ مَناطِ الفَضْلِ الكَبيرِ، وهوَ تِلكَ البُشرَى العَظيمَةُ بِدُخولِ الجَنَّةِ، وفي الجُملَةِ كذَلِكَ تَأكيدٌ لاختِصاصِ هَذا الفَضلِ الكَبيرِ بعبادِ اللّه المُخْلَصينَ، فاسمُ الإشارَةِ مُؤَكِّدٌ لِنَظيرِه الَّذي قَبلَهُ، أي: ذَلِكَ المَذْكورُ الَّذي هو فضْلٌ يَحصُلُ لَهم في الجَنَّةِ هو أيضًا بُشرى لَهم مِنَ الحَياةِ الدُّنيا[2].

تَأكيدُ اختِصاصِ الفَضْلِ الكَبيرِ بِعِبادِ اللهِ المُخْلَصينَ

المُرادُ بالإشارَةِ في ﴿ذَٰلِكَ﴾، والغَرَضُ مِنَ التَّعبيرِ بِه:

عَبَّرَ النَّظمُ الحَكيمُ باستِعمالِ اسم الإشارَةِ ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ إشارَةً إلى قَولِ اللّه تَباركَت آلاؤه: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾﴾ [الشورى: 22]، الَّذي يرجع إلى جَزاءِ الَّذينَ آمَنوا، ومِن دَلالاتِ اسم الإشارَةِ الَّتي لا تَتَخَلَّفُ تَمييزُ المُشارِ إلَيه أكمَلَ تَمييزٍ؛ ليَقَعَ الخَبَرُ عَنهُ بَعدَ هَذا التَّمييزِ، والتَّحديدِ، وظُهورِ الدَّلالَةِ، ولا يَكونُ ذَلِكَ إلّا في المَعاني الَّتي لَها فضْلُ عِنايَةٍ، ثُمَّ دَلالَةُ البُعْدِ في المَنْزِلَةِ، وقَد دَلَّ استِعمالُ

الإشـــارَةُ إلى نَعيمِ عِبادِ الله، وعَظيمِ مَنْزِلَتِهم عِنْدَ الله تعالى

(1) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 13/ 30 - 32.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 80.

اسم الإشارَةِ هُنا على تَعْظيم مَنْزِلَةِ هَذا الفَضْلِ عِندَ عِبادِ اللّه المُخْلَصينَ؛ إذِ المُرادُ به الأمرُ العَظيمُ مِنَ الجَنَّةِ ونَعيمِها[1].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِى﴾:

الإحـالـة على أعْظَمِ البُشريات

استَعمَلَ النَّظمُ الحَكيمُ الاسمَ المَوْصولَ ﴿ٱلَّذِى﴾؛ للدَّلالَةِ على شُهْرَةِ هَذا الفَضلِ وعُلوِّ مَنزِلَتِه، بوصفِهِ أعظَمَ البُشرَياتِ، فلا بُشرَى أعظمُ ولا أجلُّ مِنَ البُشرَى بالحُلولِ في رَوضاتِ الجَنّاتِ؛ إذِ الأصلُ في الاسمِ المَوصولِ الدَّلالَةُ على اشتِهارِ الشَّيءِ بِصِفَةٍ تُمَيِّزُهُ؛ حَتَّى تُصبِحَ عَلامَةً عليه، فلا يَكادُ يُذكَرُ إلّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

دَلالَةُ التَّعبيرِ بالمُضارِعِ ﴿يُبَشِّرُ﴾:

سـوقُ مـا يـدلُّ عـلـى تـجـدُّد المبشِّرات

عَبَّرَ النَّظمُ الجَليلُ بصيغَةِ المُضارَعَةِ ﴿يُبَشِّرُ﴾؛ لإفادَةِ التَّجَدُّدِ الاستمراريِّ، وذَلِكَ مُشعِرٌ بِتَجَدُّدِ الخَيراتِ؛ إذ إنَّ تَجَدُّدَ البِشارَةِ دالٌّ على أنَّ ما يُبَشِّرونَ به أمرٌ عَظيمُ القَدْرِ، فهوَ تعالى يُؤَكِّدُ الامتِنانَ بِذِكْرِ هَذا الفَضْلِ الكَبيرِ في صيغَةِ البُشرَى؛ حَثًّا لَهُم على تَحَمُّلِ مَشَقَّةِ التَّكاليفِ، وفي تجدُّدِ البِشارَةِ طَمأنَةٌ لقُلوبِ المُؤمِنينَ على مَصائِرِهِم، فتَتَوالَى لَهُمُ البُشرَى في الحَياةِ الدُّنيا ويَومَ يَقومُ الأشهادُ.

تَوْجيهُ القِراءاتِ الواردَةِ في ﴿يُبَشِّرُ﴾:

خِـفَّـةُ الـبِـشـارَةِ وفَجْأتُها متلائمٌ مـع وَقْـعـهـا في النُّفوسِ

وَرَدَ في ﴿يُبَشِّرُ﴾ قراءتانِ، فقَرَأَ نافِعٌ وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر ﴿يُبَشِّرُ﴾، بتشديد الشين، وهو مِن (بَشَّرَهُ)؛ إذا أخْبَرَهُ بِحادِثٍ يَسُرُّهُ، وقَرَأَهُ باقي العشرة ﴿يَبْشُرُ﴾ مُخَفَّفَةً[2]، وتَخْفيفُ الفِعْلِ - وإنْ كانَ لُغَةً مِن لُغاتِ العَرَبِ - يُشيرُ إلى اختِصاصِهِم بِتِلكَ البِشارَةِ، المُشتَمِلَةِ على المُفاجَأةِ، والتَّضعيفُ في ﴿يُبَشِّرُ﴾ دالٌّ على التَّكْثيرِ، ولا يَتَأتَّى التَّكثيرُ فيه بالنِّسْبَةِ إلى المَفْعولِ الواحِدِ، فبالنِّسبَةِ إلَيه يَكونُ فِعْلٌ فيه مُغنيًا

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 294.

(2) ابن الجزري، النّشر: 2/ 239، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 81.

عَنْ فِعلٍ؛ لأنَّ الَّذي يَنْطِقُ به مُشَدَّدًا غَيْرُ العَرَبِ الَّذينَ يَنْطِقونَ به مُخَفَّفًا[1].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالبِشارَةِ:

البِشارَةُ بالجَنّاتِ عَطاءٌ عَظيمٌ مِنْ رَبٍّ رَحيمٍ

دَلَّ التَّعْبيرُ بالبِشارَةِ بَعدَ الإخْبارِ بها على تأكيدِ عِظَمِ هَذا الفضلِ الكَبيرِ، فيَكونُ التَّبشيرُ الوارِدُ في الآيَةِ، إنَّما هوَ الإخبارُ بِحُصولِ أقصَى مَراتِبِ السَّعاداتِ، بِدُخولِ رَوْضاتِ الجَنّاتِ، فهوَ عَطاءٌ عَظيمٌ مِنْ رَبٍّ رَحيمٍ.

دَلالَةُ حَذْفِ عائِدِ الصِّلة:

في الحَذْفِ تَفْخيمٌ لِلبُشْرَى، وإشارَةٌ إلى أهَمّيَّتِها وعِظَمِ قَدْرِها

حَذَفَ البَيانُ القُرآنيُّ العائِدَ مِنَ الصِّلَةِ إلى المَوْصولِ، وتَقْديرُهُ: (الَّذي يُبَشِّرُ اللَّهُ به عِبادَهُ)، وحَذفهُ هُنا لِتَنْزيلِه مَنزِلَةَ الضَّميرِ المَنصوبِ باعْتِبارِ حَذْفِ الجارِّ، فلَمّا عومِلَ مُعامَلَةَ المَنصوبِ؛ حُذِفَ كَما يُحْذَفُ الضَّميرُ المَنصوبُ[2]، فكانَ حَذْفُ العائِدِ تَفْخيمًا لِلمُبَشِّرِ به[3]، كَما أنَّ في الحَذفِ إيجازًا يُنْبِئُ بِأهَمِّيَّةِ سُرْعَةِ الخُلوصِ إلى فِعْلِ (البُشْرَى).

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالاسمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

عَظَمَةُ البُشرَى مِن عَظَمَةِ المُبَشِّرِ تعالى

أسنَدَ النَّظمُ الحَكيمُ فِعلَ البِشارَةِ إلى الاسمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لِتأكيدِ البُشْرَى بِنِسْبَتِها إلى المَلِكِ الأعظَمِ تَبارَكَت آلاؤُه[4]، فصاحِبُ الجَلالِ والمَلكوتِ يُبَشِّرُ هَؤُلاءِ الطَّيِّبينَ الصّالِحينَ؛ بَيانًا لعظمِ البُشرَى، فلا شيءَ أعظمُ مِن أن تأتيَ البِشارة مِنَ الملك الجبّار.

الغَرَضُ مِنَ الإضافَةِ في ﴿عِبَادَهُۥ﴾:

بَيانُ عَظيمِ الشَّرَفِ بِانتِسابِ هَؤلاءِ المُؤمِنينَ لِعِبادَةِ الله تعالى

في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ أُضيفَ الضَّميرُ العائِدُ إلى اسمِ الجَلالَةِ ﴿ٱللَّهُ﴾ إلى لَفْظَةِ ﴿عِبَادَهُ﴾، وفي ذَلِكَ بَيانٌ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 1/ 180.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 80.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 294.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 294.

لِعَظيم الشَّرَفِ بانتِسابِ هَؤلاءِ المُؤمِنينَ المُخْلِصينَ لِعِبادَةِ اللّه تعالى، وفيه كَذَلِكَ إشارَةٌ لإرادَةِ تَكريمِهم بِمَقامِ العُبوديَّةِ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِـ﴿عِبَادَهُۥ﴾:

في الوَصْفِ بِالعِبادَةِ بَيانٌ للقُربِ

عَبَّرَ البَيانُ القُرآنيُّ عَنِ المُؤمِنينَ بكَلِمَة ﴿عِبَادَهُۥ﴾، وكانَ يُمكِنُ أن يُقالَ: (ذَلِكَ الَّذي يُبَشِّرُ اللّهُ الَّذينَ آمَنوا)، مِن غَيْرِ ذِكْرِ كَلِمَةِ ﴿عِبَادَهُۥ﴾، وفيه دَلالَةٌ على قُرْبِهم، وأنَّهُم عِبادُهُ وخاصَّتُهُ، وأنَّ الشَّأنَ في عِبادِه الإيمانُ وعَمَلُ الصّالِحاتِ، وأنَّ هَذا الإيمانَ وهَذِه الصّالِحاتِ موجِباتُ العُبوديَّةِ لِلّه رَبِّ العالَمينَ[1].

سِرُّ تَقْييدِ العِبادِ بِالوَصفِ بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

ثَباتُ الإيمانِ في نُفوسِ المُؤمِنينَ وظهورُهُ في سُلوكِهم وطَبائِعِهم

قَيَّدَ النَّظمُ الكَريمُ كَلِمَةَ ﴿عِبَادَهُۥ﴾ بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مَعَ صِلَتِه؛ لِما فيه مِنَ الإيماءِ إلى ثَباتِ ذَلِكَ الإيمانِ في نُفوسِهم، وظُهورِه في سُلوكِهم وطَبائِعِهم، فالجُملَةُ الموصوليَّةُ أفادَتِ المَدحَ والتَّقريظَ.

دَلالَةُ التَّعبيرِ بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ دونَ (مَن):

شُهرَةُ المُؤمِنينَ بالإيمانِ أمرٌ مَعهودٌ

آثَرَ النَّظمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بالاسمِ المَوصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ دونَ الاسمِ المَوصولِ (مَن)، فلَم يَقل: (مَن آمَنوا، وعَملوا الصّالِحاتِ)؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسمٌ مَوصولٌ خاصٌّ، يَختَصُّ بِالجَمعِ العاقِلِ، أمّا (مَنْ)؛ فمُشتَرَكَةٌ تُستَعمَلُ لِلمُفرَدِ والمُثَنَّى والجَمعِ والعاقِلِ وغَيرِ العاقِلِ، فالاسمُ المَوصولُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نَصٌّ في المُرادِ، وكَونُهُ مُختَصًّا مِن شَأنِه أن يَكونَ مَعهودًا لَدَى السّامِعِ مِمّا يَدُلُّ على عُلوِّ شَأنِهم وتلألُئِهم في ظُلُماتِ البَشَرِ، كَأنَّهُم مَعْهودونَ نَصْبَ العَيْنِ لِكُلِّ سامِعٍ، وإن لَم يَتَحَرَّ، ولَم يَطلُبْ، وفي جَمعيَّتِهم رَمزٌ إلى إمكانِ الاقتداءِ[2]، وغَلَبَ إطلاقُهُ في القُرآنِ في مَعرِضِ التَّقريبِ وتَرفيعِ الشَّأنِ، ولِذَلِكَ يَكونُ مَوْقِعُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ هُنا مَوْقِعَ عَطْفِ البَيانِ[3].

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 126.
(2) محمد سعيد، إشارات الإعجاز، ص: 34.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 81.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالماضي في ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ دونَ اسمِ الفاعِلِ (المُؤْمِنينَ):

الالتِباسُ بالإيمانِ واستِصحابُه في كُلِّ أحوالِ المُؤمِنينَ وثَباتُه في نُفوسِهم

عَبَّرَ البَيانُ القُرآنيُّ عَنِ المُؤمِنينَ بالاسمِ المَوْصولِ معَ الفِعْلِ الماضي؛ وذَلِكَ لأنَّ الإتيانَ بِالمَوْصولِ مَعَ الصِّلَةِ بِالفِعلِ الماضي قُصِدَ بِه الالتِباسُ والاستِصحابُ[1]، إضافَةً إلى ذَلِكَ، فالاسمُ الموصولُ مَعَ الفِعْلِ الماضي دَلَّ على زَمانٍ ماضٍ مُحَدَّدٍ، عكس اسمِ الفاعِلِ الَّذي لا يَدُلُّ على زَمانٍ مُحَدَّدٍ، كَما أنَّ الضَّميرَ (واو الجماعة) في ﴿ءَامَنُواْ﴾ فيه قَصْديَّةُ الإيمانِ والتَّوَجُّه إلَيه بِكُلِّ حَواسِّهم ومَشاعِرِهم، فكانَ الأولى التَّعبيرَ بِالاسمِ المَوْصولِ؛ وذَلِكَ لِما فيه مِن إشارَةٍ إلى بَيانِ سَبَبِ هَذا الجَزاءِ، وكَذَلِكَ فإنَّ في التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي ﴿ءَامَنُواْ﴾؛ دَلالَةً على تحقُّقِ الإيمانِ في نُفوسِهم وثَباتِه ورُسوخِه.

دَلالَةُ إيثارِ التَّعْبيرِ بـ﴿ءَامَنُواْ﴾ دونَ (أسلَموا):

تمامُ الإذعانِ في مطابَقةِ العملِ للإيمانِ

آثَرَ النَّظمُ الجَليلُ التَّعبيرَ بِفِعلِ الإيمانِ ﴿ءَامَنُواْ﴾ دونَ فِعلِ الإسلامِ (أسلَموا)؛ لِما في الإيمانِ مِنَ الدَّلالَةِ على تَمامِ انقيادِ القَلْبِ للّه وتَعْظيمِه؛ إذِ الإيمانُ عَمَلُ القَلْبِ، بِخِلافِ الإسْلامِ، الَّذي يُرادُ به في كَثيرٍ مِنَ المَواضِعِ عَمَلُ الجَوارِحِ، ولَمّا كانَتِ الآيَةُ بُشْرَى بِدُخولِ رَوضاتِ الجَنّاتِ؛ كانَ المُعَوَّلُ عَلَيه هو الإيمان لا الإسلام؛ لأنَّ المُعَوَّلَ في دُخولِ الجَنَّةِ على إيمانِ القَلْبِ مَعَ تَسْليمِ الجَوارِحِ.

دَلالَةُ حَذْفِ مُتَعَلَّقِ الفِعْلِ ﴿ءَامَنُواْ﴾:

شُمولُ مَفْهومِ الإيمانِ لكلِّ أركانِه وفُروعِه

حَذَفَ البَيانُ القُرْآنيُّ مُتَعَلَّقَ الفِعْلِ ﴿ءَامَنُواْ﴾ إمّا لِلعِلمِ به، فهوَ المَذكورُ في قَولِه ﷺ: «أن تُؤمِنَ بِاللّه ومَلائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه»[2]؛ فصارَ هَذا القَولُ بمنزلةِ المفهومِ المعروفِ، فإذا قيلَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فُهِمَ المَقصودُ مِن تَعَلُّقِ الإيمانِ دونَ تَرْكٍ لأيِّ رُكْنٍ مِن أركانِه، أو لأيِّ

(1) عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 8/ 186.

(2) الحديث أخرجه البخاريّ في صحيحه، من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النّبيّ ﷺ، حديث رقم: (50).

فرعٍ مِنْ فُروعِه، وإمّا للإيجازِ الَّذي هوَ أحَدُ أهَمِّ خَصائِصِ النَّظْمِ الجَليلِ، في اكْتِنازِ اللَّفْظَةِ القُرْآنيَّةِ بمعانٍ كثيرةٍ.

دَلالَةُ عَطْفِ ﴿وَعَمِلُواْ﴾ على ﴿ءَامَنُواْ﴾:

الإيمانُ يستدعي العَمَلَ الصّالِحَ ويلوِّح بالمُداوَمَةِ

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ العَمَلَ الصّالِحَ على الإيمانِ؛ لِما في هَذا العَطفِ مِن فوائِدَ، **فمِنها**: أنَّ الإيمانَ، وإن كانَ يَدْخُلُ فيه جَميعُ الأعمالِ الصّالِحَةِ، إلّا أنَّ قَولَهُ: ﴿ءَامَنُواْ﴾ لا يُفيدُ إلّا أنَّهُ فعَلَ فِعْلًا واحِدًا مِن أفْعالِ الإيمانِ؛ فلِذا حَسُنَ أن يَقولَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ كَي تَتَعَدَّدَ الأعمالُ، **ومِنها**: أنَّ العَطْفَ هُنا فيه تَرتيبٌ بَينَ الإيمانِ والعَمَلِ الصّالِحِ، فالإيمانُ هوَ الدّاعي الرَّئيسُ لِلعَمَلِ الصّالِحِ، ومِنها إفادَةُ المُداوَمَةِ، فقَولُهُ: ﴿ءَامَنُواْ﴾ يُفيدُ الماضي، فكَأنَّهُ تَعالَى قالَ: آمَنوا أوَّلًا، ثُمَّ داوَموا عَلَيه آخِرًا[1]، ويَجوزُ أنْ يَكونَ مِنْ بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ الإيمانَ أعَمُّ، والعَمَلُ الصّالِحُ جُزءٌ مِنهُ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِـ(عَمِلوا) دونَ (فَعَلوا):

سوقُ العَمَلِ لِقَصدِ المُثابَرَة والمداوَمةِ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِـ(العَمَلِ) دونَ (الفِعْلِ)، وسِرُّ ذَلِكَ أنَّ العَمَلَ أخَصُّ مِنَ الفِعْلِ، فكُلُّ عَمَلٍ فِعْلٌ، ولا يَنْعَكِسُ[2]، وهَذا يَحْمِلُ قَصْديَّةَ الفِعْلِ والتَّوَجُّهَ إلَيه، فعَمَلُ الصّالِحاتِ صارَ لِهَؤُلاءِ المُؤْمِنينَ المُخْلِصينَ طَبيعَةً ودَيْدَنًا؛ لأنَّ فيه امتِدادَ زَمانٍ؛ إذْ كانَ المَقْصودُ المُثابَرَةَ عَلَيها لا الإتيانَ بِها مَرَّةً أو بِسُرْعَةٍ[3].

عِلَّةُ حَذْفِ المَوصوف في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾:

الحَذْفُ للإيجازِ، ولِلاهْتِمامِ بِصِفةِ الصَّلاحِ في العَمَلِ

في قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ حَذَفَ النَّظْمُ الجَليلُ المَوصوفَ، وأبْقَى الصِّفَةَ، وهي: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والأصلُ (الأعمال الصّالحات)، وذَلِكَ للإيجازِ؛ إذِ الفِعْلُ دالٌّ على تَقْديرِ مَصْدَرِهِ[4]،

(1) الخازن، لباب التأويل: 1/ 58.
(2) الخازن، لباب التأويل: 1/ 58.
(3) السّيوطي، معترك الأقران: 3/ 487.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 317.

ثُمَّ إنَّ إقامَةَ الصِّفَةِ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مَقامَ المَوصوفِ تُشْعِرُ بِأنَّ المَوصوفَ (وَهوَ الأعْمالُ) حاضِرٌ لا غائِبٌ، فكَأنَّ عَمَلَ الصّالِحاتِ هَمُّهُمُ الَّذي لا يَتَحَوَّلُ ولا يَتَغَيَّرُ، كَما أنَّ الاهْتِمامَ يَنْصبُّ في المَقامِ الأوَّلِ على صِفَةِ الصَّلاحِ في العَمَلِ، فليْسَ كُلُّ عَمَلٍ يُدْخِلُ الجَنَّةَ، فاكتَفَى البَيانُ القُرآنيُّ بِالصِّفَةِ لِبالِغِ أهَمِّيَّتِها.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالجَمعِ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ لا المُفْرَدِ:

الـدَّلالَـةُ على كَـثْرَةِ الأعْـمالِ الصّالِحاتِ مَعَ تَنَوُّعِها وتعدُّدِها

آثَرَ النَّظمُ التَّعبيرَ بِالجَمعِ، وذَلِكَ لِفائِدَتَينِ: **الأولَى**: الإشارَةُ إلى كَثْرَةِ المَجْموعِ تَفْخيمًا في مَقامِ الثَّناءِ والمَدْحِ؛ لِذا دَرَجَ القُرآنُ على استِخدامِ الجَمعِ في الثَّناءِ على المُؤمِنينَ بِعَمَلِهِمُ الصّالِحِ، وفي ذَلِكَ تَكثيرٌ لِلأعْمالِ الصّالِحاتِ؛ تَمهيدًا لِمُقابَلَتِها بِواسِعِ مَغْفِرَتِه ورِضْوانِه، **والفائِدَةُ الثّانيَةُ**: الجَمعُ دالٌّ على التَّعَدُّدِ والتَّنَوُّعِ، فهُم لا يَتْرُكونَ فُرْصَةً مِنَ الدَّهْرِ إلّا وكانوا في مُقَدِّمَةِ مَنْ يَفْعَلونَ الصّالِحاتِ؛ حَتَّى صارَ ذَلِكَ طَبْعًا وسَجِيَّةً[1].

سِرُّ اخْتيارِ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ دونَ مُرادِفاتِها:

الصّالِحاتُ خَيرٌ مُـطـلَـقٌ، أمّـا الـخَـيراتُ فَهي نِسْبِيَّةٌ

آثَرَ البَيانُ القُرآنيُّ التَّعْبيرَ بِلَفْظِ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ لأنَّ الأعمالَ الصّالِحاتِ تَضُمُّ في ثَناياها الأعْمالَ الخَيِّراتِ، وتَخْتَصُّ بِالأفْعالِ، أمّا الخَيْراتُ؛ فهيَ مُقَيَّدَةٌ بِحالِ كُلِّ شَخْصٍ، وهيَ أنَّ خَيْرَ الواحِدِ شَرُّ الآخَرِ، كالمالِ الَّذي رُبَّما كانَ خَيْرًا لِزَيْدٍ وشَرًّا لِعَمرٍو[2]، فكانَتِ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ خَيْرًا مُطْلَقًا، أمّا الخَيْراتُ؛ فصالِحاتٌ مُقَيَّدَةٌ بِمَآلِ العَمَلِ بِها.

الغَرَضُ مِنْ تَعْريفِ المَفْعولِ بِه بِـ(ال) في ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾:

جِنْسُ الصَّلاحِ مُـرَغِّـبٌ فيه بِإطْلاقٍ لِلنَّجاةِ يَومَ التَّلاقي

جاءتْ كَلِمَةُ ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ مُعَرَّفَةً بِـ(ال) لإرادَةِ الجِنْسِ، أي: جِنْسُ الأعمالِ الصّالِحاتِ، فالغالِبُ عليْها الصَّلاحُ، فهيَ كَلِمَةٌ مُطْلَقَةٌ لَم تَدُلَّ على عَمَلٍ مُعَيَّنٍ؛ لأنَّ اللَّه لَم يَأمُرْ إلّا بِما هوَ خَيْرٌ

(1) الخضري، الإعجاز البياني، ص: 130.

(2) الرّاغب، مفردات القرآن، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: (صلح).

ونافِعٌ وبِرٌّ، ولَم يَنْهَ إلّا عَمّا هوَ شَرٌّ وضارٌّ وفُجورٌ، وهَذا يَعْني: أنَّ الصّالِحاتِ تَعْني كُلَّ صالِحٍ يُصْلِحُ بِه شأنَي الدُّنْيا والآخِرَةِ، وكُلَّ ما تُعْمَرُ به الأرْضُ، فهوَ مِنَ الصّالِحاتِ؛ لأنَّ المُهِمَّ هوَ صالِحُ العَمَلِ، وفي الصَّدْرِ نيَّةُ ذِكْرِ اللَّه وتَسْبيحِه، وأداءِ حَقِّه؛ لأنَّ مَنْ ضَيَّعَ حَقَّ اللَّه؛ فلَنْ يُعْطيَ الحَقَّ لِغَيْرِه، ولا يَجوزُ أنْ تَنْتَظِرَ حَقًّا ولا خَيْرًا مِمَّنْ ضَيَّعَ حَقَّ اللَّه[1].

دَلالَةُ الاستِئْنافِ في قَوْلِه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾:

بَعدَ الإنذارِ بِعَذابِ الجَحيمِ والبِشارَةِ بالجَنَّةِ، يأتي نَفْيُ الوَهْمِ بِانْتِفاءِ الأجْرِ

فَصَلَ النَّظْمُ الحَكيمُ جُملَةَ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ عَنِ الجُملَةِ السّابِقَةِ عَلَيْها، فكانَ كَأنَّهُ قيلَ: ماذا تَطْلُبُ على هَذِه البِشارَةِ؟ فأمَرَ بِالجَوابِ بِقَوْلِه: ﴿قُل﴾، أيْ: لِمَن تَوَهَّمَ فيكَ ما جَرَتْ به عادَةُ المُبَشِّرينَ[2]، فجاءَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِفَصْلِ الجُملَتَينِ، فهوَ استِئْنافٌ ابتِدائيٌّ بِمُناسَبَةِ ذِكْرِ ما أُعِدَّ لِلمُشْرِكينَ مِن عَذابٍ وما أُعِدَّ لِلمُؤْمِنينَ مِن خَيْرٍ، ولَيْسَ في الكَلامِ السّابِقِ ما يُتَوَهَّمُ مِنهُ أن يَكونَ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾ جَوابًا عَنْهُ، فتَعَيَّنَ أنَّ جُملَةَ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ كَلامٌ مُسْتَأنَفٌ استِئْنافًا ابتِدائيًّا[3]، فالجُملَةُ مُستَأنَفَةٌ؛ لأنَّها جاءَتْ عَقِبَ البَلاغِ بِالبُشْرَى لِلَّذينَ آمَنوا، وعَمِلوا الصّالِحاتِ، وعَقِبَ البَلاغِ بِالوَعيدِ لِلظّالِمينَ، ولَيْسَ في نَفْعِ النّاسِ أنْفَعُ مِنْ أنْ تُبَلِّغَهُم عَنْ رَبِّهم رِضاهُ وغَضَبَهُ وثَوابَهُ وعِقابَهُ، ولَو كانَ لِلبَلاغِ عنِ اللَّه أجْرٌ مِنَ النّاسِ؛ لَكانَ أجْرُهُ فوْقَ كُلِّ أجْرٍ[4].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِفِعْلِ الأمرِ ﴿قُل﴾:

التَّلْقينُ في مَواضِعِ الوَهْمِ بَيانٌ لِمُهِمَّةِ البَلاغِ الشَّريفِ

صَرَّحَ النَّظْمُ هَهُنا بِفِعْلِ الأمرِ ﴿قُل﴾، لِما فيه مِنَ التَّصريحِ بِمُهِمَّةِ البَلاغِ الَّتي كَلَّفَ اللّهُ بِها نَبيَّهُ ﷺ، وهوَ كَذَلِكَ لِلتَّنْبيه على أهَمِّيَّةِ

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 127.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 295.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 81.
(4) أبو موسى، آل حم، ص: 128.

ما سَيَأتي بَعْدَهُ، فالأمرُ بِقَوْلِ مَقولٍ ما دَليلٌ على أهَمّيَّته، وأنَّهُ يَجِبُ أنْ يُقالَ بِصيغَةٍ مُلَقَّنَةٍ، فابتُدِئَتِ الجُملَةُ بِـ ﴿قُل﴾؛ إمّا لاحتمالِ أنَّها جَوابٌ عَن كَلامٍ صَدَرَ مِنهم، وإمّا لأنَّها مِمّا يَهْتَمُّ بِإبْلاغِهِ إلَيْهم[1].

دَلالَةُ نَفْيِ سُؤالِهِ الأجْرَ في: ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾:

نَفَى النَّظْمُ الحَكيمُ أنْ يَكونَ الرَّسولُ ﷺ طالِبًا لِلنَّفْعِ والأجْرِ في تَبْليغِ القُرْآنِ؛ تَنْبيهًا لِلاستدلالِ على صِدْقِه؛ لأنَّهُ لَوْ كانَ يُريدُ لِنَفْسِه نَفْعًا؛ لَصانَعَهُم، ووافَقَهُم، وفي ذَلِكَ بَيانٌ لِلمَقْصودِ مِنَ الرِّسالَةِ، فهوَ لَيْسَ مالًا يَأخُذُهُ، ولا سُلْطانًا يَفْرِضُهُ، ولا سيادَةً يَطلُبُها، وإنَّما جاءَ لِلذِّكْرَى، والمَوْعِظَةِ، والهدايَةِ لِلعالَمينَ[2].

نَـفْـيُ طَـلَـبِ الأجْرِ دَليلٌ على الصِّدْقِ وإرادَةِ وجْهِ الحَقِّ

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِصيغَةِ المُضارِعَةِ المَنْفيَّةِ في: ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾:

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِصيغَةِ المُضارِعَةِ ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾، ولَم يقل: (ما سَأَلْتُكُم)؛ وذَلِكَ لِلدَّلالَةِ على تَجَدُّدِ النَّفْيِ واسْتِمرارِه، وفي ذَلِكَ إشارَةٌ إلى ثَباتِه ﷺ على الحَقِّ، وعلى دَوامِ تَجَرُّدِه عَنِ الأغْراضِ والمَنافِعِ الشَّخْصيَّةِ، ولَعَلَّ النَّظْمَ الحَكيمَ إنَّما آثَرَ التَّعْبيرَ بِالمُضارِعِ هَهُنا لِمُناسَبَةِ استِمرارِ نُزولِ الوَحْيِ الَّذي جاءَ في صَدْرِ السّورَةِ، في إشارَةٍ إلى أنَّ الوَحْيَ مَهْما تَجَدَّدَ نُزولُه؛ فإنَّهُ ﷺ سَيَتَجَدَّدُ مِنْهُ نفيُ ابتِغاءِ الأجْرِ.

الاسْـتِـمـرارُ في الإعْـلانِ عَـنْ نَفْيِ الأجْرِ تَأكيدٌ على الثَّباتِ على الحَقِّ

تَحْديدُ عَوْدِ الضَّميرِ في: ﴿أَسْـَٔلُكُمْ﴾:

تَعَدَّدَتِ الأقْوالُ في تَحْديدِ عَوْدِ الضَّميرِ في قَوْلِ اللّه تعالى على لِسانِ نَبيِّه ﷺ: ﴿لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾، فذَهَبَ بَعْضُ المُفَسِّرينَ إلى أنَّ الخِطابَ لِقُرَيْشٍ على ما قيلَ: إنَّهم جَمَعوا لَهُ مالًا، وأرادوا أنْ يُرْشوهُ على أنْ يُمسِكَ عَنْ سَبِّ آلِهَتِهم، فلَم يَفْعَلْ، ونزلتِ الآيةُ؛ لأنَّ لَهُ ﷺ في جَميعِهم قَرابَة، وقيلَ: الخِطابُ لِلأنصارِ بِناءً على ما قيلَ: إنَّهم

تَـعـدُّدُ الآراء في عَـوْدِ الضَّـميرِ دَلـيـلٌ عـلى بَلاغَةِ اللَّفْظَةِ واكْتِنازِها بعديد المَعاني

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/ 360، و25/ 81.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/ 2584.

أتَوهُ بمالٍ؛ ليَستَعينَ به على ما يَنوبُهُ، فنَزَلَتْ، فرَدَّهُ، ولَهُ ﷺ قَرابَةٌ منهم؛ لأنَّهم أخوالُهُ، وقيلَ: الخِطابُ لِجَميعِ العَرَبِ لِقَرابَتِه ﷺ منهم جَميعًا في الجُملَةِ، والظّاهرُ مِن هَذِه الأخْبارِ أنَّ الآيَةَ مَكّيَّةٌ، والقَوْلُ بِأنَّها في الأنْصارِ يَقْتَضي كَوْنَها مَدَنيَّةً[1].

مَعْنَى الحَرْفِ (على) ودَلالَتُهُ في: ﴿عَلَيْهِ﴾ وبَيانُ مَرْجِعِ الضَّميرِ:

الضَّميرُ إمّا عائِدٌ على القُرآنِ أو على البَلاغِ، ومَآلُ الأمرَينِ واحِدٌ

أفادَ حَرْفُ الجَرِّ (على) الاستِعْلاءَ، وعادَ الضَّميرُ إمّا على القُرآنِ، بِدَلالَةِ الحَديثِ عَنِ الوَحْيِ في صَدرِ السّورَةِ الكَريمَةِ[2]، وإمّا على البِشارَةِ والنِّذارَةِ في الآيةِ السّابِقَةِ، ومَآلُ الأمرَينِ واحِدٌ، فإنَّ القُرآنَ هوَ مَحَلُّ البِشارَةِ والنِّذارَةِ[3].

الغَرَضُ مِن تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿عَلَيْهِ﴾ على المَفْعولِ بِه ﴿أَجْرًا﴾:

تَبْليغُ القُرآنِ مُنَزَّهٌ عن أن يُطْلَبَ به الأجْرُ، وإنَّما هوَ بِشارَةٌ أو نِذارَةٌ

في قَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ قَدَّمَ النَّظْمُ الجَليلُ الضَّميرَ العائِدَ على القُرآنِ في الجارِّ والمَجْرورِ ﴿عَلَيْهِ﴾؛ تَنْزيهًا لِلقُرآنِ عَنِ الامتِنانِ، فإنَّهُ هوَ المَقصودُ، بِنَفْيِ سُؤالِ الأجْرِ، ولِأنَّ سُؤالَ الأجْرِ، لَوْ كانَ، إنَّما سَيَكونُ بِسَبَبِ القُرآنِ، فهوَ الأصْلُ في وُجودِ الأجرِ مِن عَدَمِه.

الغَرَضُ مِن تَنْكيرِ المَفْعولِ بِه ﴿أَجْرًا﴾:

مَقامُ النُّبوَّةِ أرْفَعُ مِن ابْتِغاءِ الأجْرِ مِنَ النّاسِ مَهْما قَلَّ

جاءَتْ لَفْظَةُ ﴿أَجْرًا﴾ نَكِرَةً لِلتَّقْليلِ؛ إذِ المُرادُ: قُلْ لا أسْألُكُم على البِشارَةِ بِالجَنَّةِ، أو تَبْليغِ القُرآنِ أيَّ أجْرٍ أوْ نَفْعٍ، وإنْ قَلَّ، فإنَّ مَقامَ النُّبوَّةِ أرْفَعُ مِنْ أنْ يُبْتَغَى بِها الأجْرُ مِنَ النّاسِ، فلا يُثيبُ عَلَيْها إلّا اللّهُ تعالى الَّذي اصْطَفاهُ لِهَذِه المُهِمَّةِ العَظيمَةِ الجَليلَةِ.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِأُسْلوبِ القَصْرِ ونَوْعُ الاسْتِثْناءِ:

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ عَنْ مَقولِ القَوْلِ في جُملَةِ القَصْرِ باسْتِعْمالِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 30 - 33.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 81.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 295.

تَوكيدُ نَفْيِ ابْتِغاءِ الأجْرِ سَواءٌ بانْقِطاعِ الاسْتِثْناءِ أوِ اتِّصالِه

أداةِ النَّفْيِ ﴿لَآ﴾ و﴿إِلَّا﴾ لِتَوْكيدِ نَفْيِ ابْتِغاءِ الأجْرِ، وقَدْ تَعَدَّدَتْ أقْوالُ المُعْرِبينَ في مَوْقِعِ كَلِمَةِ: ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾ ونَوْعِ الاسْتِثْناءِ، فذهبوا إلى أنَّ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾ مُسْتَثْنًى بِـ ﴿إِلَّا﴾ مَنْصوبٌ، وهوَ اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى (لَكِنْ)؛ لأنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الآخَرِ، فـ﴿إِلَّا﴾ بِمَعْنَى (لَكِنْ)؛ فلَيْسَ اسْتِثْناؤُها مِن عُمومِ الأجْرِ المَنفيِّ اسْتِثْناءً حَقيقيًّا، والمَعْنى: لا أسْألُكم على التَّبْليغِ أجْرًا، وأسْألُكُمُ المَوَدَّةَ لِأجْلِ القُرْبى[1]، أوْ هوَ اسْتِثْناءٌ مُتَّصِلٌ، أيْ: لا أسْألُكُم عَلَيْه أجْرًا إلّا هَذا، وهوَ أنْ تَوَدّوا أهْلَ قَرابَتي، أوْ بَدَلٌ مِنْ ﴿أَجْرًا﴾ مَنْصوبٌ مِثْلَهُ، قالوا: لَوْ لَم يَكُنِ اسْتِثْناءً لَيْسَ مِنَ الأوَّلِ؛ كانتِ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿أَجْرًا﴾[2]؛ بِناءً على تَعْميمِ الأجْرِ، وكَوْنُ المَوَدَّةِ المَذْكورَةِ مِن أفْرادِ الأجْرِ ادِّعاءٌ كافٍ لاتِّصالِ الاسْتِثْناءِ، والانْقِطاعُ أقْطَعُ لِتَوَهُّمِ المُنافاةِ بَيْنَ هَذِهِ الآيَةِ والآياتِ المُتَضَمِّنَةِ لِنَفْيِ سُؤالِ الأجْرِ مُطْلَقًا.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بـ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾:

في المَوَدَّةِ رَدٌّ إلى أصْلِ الفِطْرَةِ ومَنْشَأِ الخِلْقَةِ للنّاسِ أجْمَعينَ

آثَرَ النَّظْمُ الجَليلُ التَّعْبيرَ بِكَلِمَةِ ﴿ٱلْمَوَدَّةَ﴾؛ لِما في أصْلِ وضْعِها مِنَ الدَّلالَةِ على التَّلازُمِ والتَّماسُكِ المُمْتَدِّ مَعَ رِفْقٍ ولِينٍ، وهو أنْسَبُ المَعاني لِنَفْيِ ابْتِغاءِ الأجْرِ على تَبْليغِ وحْيِ اللّه تَبارَكَتْ آلاؤُه، فهوَ مَعْنًى يَرُدُّ النّاسَ إلى أصْلِ فِطْرَتِهم الَّتي فطَرَهُم اللّه تعالى ومَنْشَأِ خِلْقَتِهم، مَهْما اخْتَلَفوا مَع رَسولِ اللّه ﷺ في قَضيَّةِ الرِّسالَةِ؛ إذا كانَ الخِطابُ لِقُرَيشٍ، وهي حَثٌّ على حُسْنِ الوُدِّ وجَميلِ العِشْرَةِ ورَدِّ المَعْروفِ؛ إذا كانَ الخِطابُ للمُسْلِمينَ.

الغَرَضُ مِنْ حَذْفِ المُضافِ في: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ﴾:

المَحَبَّةُ انْبِعاثٌ نَفْسانيٌّ، والمَوَدَّةُ فِعْلٌ ظاهِرٌ

حَذَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ المُضافَ، وأقامَ المُضافَ إلَيْه مَكانَهُ، في قَوْلِه: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾؛ إذِ الكَلامُ على تَقْديرِ مُضافٍ، أيْ: مُعامَلَةَ المَوَدَّةِ،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 83.
(2) الخطيب وآخران، التّفصيل: 25/ 81.

أي: المُجامَلَة؛ بقرينَة أنَّ المَحبَّةَ لا تُسأَلُ؛ لأنَّها انْبِعاثٌ وانْفِعالٌ نَفْسانيٌّ، والمُرادُ بالمَوَدَّة: المَحبَّةُ والمُعامَلَةُ الحَسَنَةُ المُشْبِهَةُ مُعامَلَةَ المُتَحابّينَ[1].

فائِدَةُ التَّعْريفِ بـ(ال) في: ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾:

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ مُعَرَّفَةً بـ(ال)؛ إمّا للعَهْدِ الذِّهْنيِّ، أي: قَرابَةِ رَسولِ الله ﷺ، بدَلالَةِ المُخاطَبِ بالأمرِ في ﴿قُل﴾، وهوَ رَسول الله ﷺ، وإمّا لاسْتِغْراقِ كُلِّ أنْواعِ القَرابَةِ للمُخاطَبينَ؛ فقَدِ اخْتُلِفَ في المُرادِ بقَرابَتِه ﷺ، فقالَ بَعْضُهُم: ولَدُ عَبْدِ المُطَّلِب، وقالَ آخَرونَ: عَليٌّ وفاطِمَةُ وولَدُها رَضيَ اللهُ تَعالى عَنْهم، وفي بَعْضِها ما يَدُلُّ على عُموم القُرْبى، وآثارُ تِلْكَ المَوَدَّةِ التَّعْظيمُ والاحْتِرامُ، ووَرَدَ أنَّ المَعْنى: لا أسْألُكم عَلَيْه أجْرًا إلّا التَّقَرُّبَ إلى الله تَعالى بالعَمَلِ الصّالِح، فلَيْسَ المُرادُ بها على هذا الرَّأي قَرابَةَ النَّسَب[2].

شُمولُ المَوَدَّةِ لِكُلِّ أنْواعِ القُرْبَى مِنْ رَسولِ الله ﷺ أوْ قَراباتِ المُسْلِمينَ

مَعْنَى ﴿فِى﴾ ودَلالَتُها في: ﴿فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾:

في قَولِ الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ جاءَ الحَرْفُ ﴿فِى﴾ مُفيدًا للسَّبَبيَّة؛ إذِ المَعْنى: لِقَرابَتي مِنكم، فهي بِمَعْنى اللّام لِتَقارُبِ السَّبَبِ والعِلَّة[3]؛ لأنَّهُم لَمّا كانوا يُثابِرونَ على صِلَةِ الأرحامِ - وإنْ بَعُدَتْ - والأنْسابِ؛ لِذَلِكَ قالَ: ﴿فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، أيْ: مَظْروفَة فيها، بِحَيْثُ يَكونُ القُرْبى مَوْضِعًا لِلْمَوَدَّةِ وظَرْفًا لَها، وقَدْ شَمِلَ ذَلِكَ جَميعَ القَرابات[4]، وقيلَ: إنَّ ﴿فِى﴾ هَهُنا للظَّرْفيَّةِ المَجازيَّة؛ لأنَّ مَجْرورَها - وهو ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ - لا يَصْلُحُ لأنْ يَكونَ مَظْروفًا فيه، ومَعْنى الظَّرْفيَّةِ المَجازيَّةِ هُنا: التَّعْليلُ، فإنَّ النُّبوَّةَ أعْظَمُ مَرْتَبَةً في تَعْليمِ الحَقِّ، ولِذَلِكَ أمَرَ اللهُ رُسُلَهُ بالتَّنَزُّهِ عَنْ طَلَبِ جَزاءٍ على التَّبْليغ[5].

المُثابَرَةُ على صِلَةِ الأرْحامِ سَبَبٌ للمَحَبَّةِ وانْتِفاءِ البُغْضِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 82.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 32 - 34.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 33.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 296.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 83 - 84.

مَعْنَى الواوِ ودَلالَتُها في: ﴿وَمَن﴾:

الواوُ إمّا عاطِفَةٌ لِبيانِ استِكْمالِ البِشارَةِ، وإمّا اعْتِراضيَّةٌ لِبَيانِ الفَضْلِ الكَبيرِ

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِالواوِ قَوْلَ اللّه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾ على الجُملَة السّابقَة؛ لِما بَيْنَهُما مِنَ التَّوَسُّطِ بينَ الكَمالَين: كَمالِ الاتِّصالِ، وكَمالِ الانقطاعِ، فالجُملَتانِ خَبَريَّتانِ لَفْظًا، وإنْ كانَتِ الأولَى إنْشائيَّةً مَعْنًى؛ لِوُجودِ فِعْلِ الأمرِ ﴿قُل﴾ في صَدْرِها، وقَدْ وُجِدَتِ المُناسبَةُ المُسَوِّغَةُ للعَطْفِ، فقَدِ انْتَقَلَ الكَلامُ مِنْ أنْ يَكونَ المُتَحَدِّثُ رَسولَ اللّه ﷺ، إلى مُتَكَلِّمٍ آخَرَ هوَ اللّهُ سُبْحانَهُ، فإذا كانَ رَسولُ اللّه ﷺ مِنّا، وهوَ يوصينا بِالمَوَدَّةِ في القُرْبَى؛ فإنَّ اللّه يَقولُ شَيْئًا آخَرَ، هوَ هَذِه الجُملَةُ المُبَشِّرَةُ، والَّتي هيَ جُزْءٌ مِنَ البِشارَةِ الَّتي تَضَمَّنَتْها الجُملَةُ السّابقَةُ؛ لأنَّهُ لا يَزيدُ الحَسَنَةَ حُسْنًا إلّا اللّهُ، وبِذَلِكَ تَجِدُ هَذِه الآيَةَ راجِعَةً إلى ما قَبْلَها ومُلْتَحِمَةً مَعَها التِحامًا ظاهِرًا[1].

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِجُملَةِ الشَّرْطِ ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ﴾:

دَلالَةُ الشَّرْطِ قائِمةٌ على المُجازاةِ، فجَزاءُ الإحْسانِ إحسانٌ

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ عَنْ مضاعفَةِ الحَسَناتِ بالجُملَةِ الشَّرْطيَّةِ؛ لأنَّ دَلالَةَ الشَّرْطِ قائِمةٌ على المُجازاةِ في الأعَمِّ الأغْلَبِ، فإنَّ مَنْ جاءَ بالحَسَنَةِ؛ جوزِيَ عَلَيْها بِمُضاعَفَتِها؛ تَرْغيبًا لِمَنْ جاءَ بِها مُخْلِصًا في أدائِها، فالمَعْنَى هَهُنا كالمَعْنَى في آياتٍ كَثيرَةٍ، فكَوْنُهُ خَيْرًا وأعْظَمَ أجْرًا زيادَةٌ في حُسْنِه[2].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ الاقْتِرافِ في: ﴿يَقْتَرِفْ﴾:

في عَمَلِ الحَسَناتِ لا بُدَّ مِنَ الإخْلاصِ وأدائِها بِحُبٍّ ونَشاطٍ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعبيرَ بِمادَّةِ الاقْتِرافِ، لِما فيها مِنَ الدَّلالَةِ على شدَّةِ الاكْتِسابِ، فهَي افْتِعالٌ مِنَ القَرْفِ، أيْ: يَكْسِب، ويُخالِط، ويَعْمَل بِجِدٍّ واجْتِهادٍ وتَعَمُّدٍ وعِلاجٍ، وفيه دَلالَةٌ على الاهْتِمامِ والاحْتِشادِ، وأنَّهُ يَقْتَرِفُ الحَسَنَةَ بِوَفْرَةِ حُبٍّ ونَشاطٍ وإقْبالٍ، فيَقْتَرِفُ ما يُقَرِّبُهُ مِنَ اللّه

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 133.
(2) الشّنقيطي، أضواء البيان: 7/ 205.

بِوُدٍّ، ثُمَّ إنَّهُ لا يَقْتَرِفُ حَسَنَةً في ذاتِها، وإنَّما جُعِلَ الاقترافُ لأسبابِ الحَسَنَةِ اقترافًا لِلحَسَنَةِ؛ لِلإشارَةِ إلى أنَّ ثَوابَ اللّه لا يَتَخَلَّفُ[1].

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ بِصيغَةِ الافتِعالِ في: ﴿يَقْتَرِفْ﴾:

آثَرَ البَيانُ القُرْآنيُّ التَّعْبيرَ بِصيغَةِ المُضارَعَةِ ﴿يَقْتَرِفْ﴾؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاستمراريِّ في فِعْلِ الاقْتِرافِ، فوَعْدُ اللّه تعالى دائِمٌ، لا يَتَخَلَّفُ أبَدًا، فمَعَ كُلِّ تجَدُّدٍ لفعلِ الحسناتِ بِجِدٍّ ونَشاطٍ وإخْلاصٍ يَتَجَدَّدُ العَطاءُ الرَّبّانيُّ بِمُضاعَفَةِ الجَزاءِ على الحَسَناتِ وزيادَتِها، وهَذا هو مَعْنَى زيادَةِ الحُسْنِ.

تَجَدُّدُ العَطاءِ الرَّبّانيِّ بِتَجَدُّدِ فِعْلِ الحَسَناتِ

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ الحُسْنِ في: ﴿حَسَنَةً﴾:

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِلَفْظِ ﴿حَسَنَةً﴾؛ لأنَّ الحَسَنَةَ هي الفَعْلَةُ ذاتُ الحُسْنِ، وهي مُشْتَقَّةٌ مِنَ الحُسْنِ، وهوَ صِفَةٌ في الذّاتِ تَقْتَضي قَبولَ مَنْظَرِها في نُفوسِ الرّائينَ ومَيْلَهم إلى مُداوَمَةِ مُشاهَدَتِها، وتوصَفُ المَعْنَويّاتُ بِالحُسْنِ، فيُرادُ بِه كَوْنُ الفِعْلِ أوِ الصِّفَةِ مَحْمودَةً عِنْدَ العُقولِ مَرْغوبًا في الاتِّصافِ بِها[2].

الإثابةُ الرَّبّانيَّةُ على الفعلِ الحسَنِ؛ إذا صلحتِ النّيَّةُ وحَسُنَ القصدُ

دَلالَةُ التَّنْكيرِ والإفْرادِ في: ﴿حَسَنَةً﴾:

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿حَسَنَةً﴾ بِالإفْرادِ والتَّنْكيرِ لِتُشيرَ إلى أيِّ حَسَنَةٍ، ولَوْ صَغُرَتْ[3]؛ إذِ المُهِمُّ القَصْدُ إلَيها، وجَمْعُ النَّفْسِ لَها المَفْهومُ مِن صيغَةِ الافْتِعالِ؛ لأنَّ اللّه تعالى يَنْظُرُ إلى قُلوبِنا، ونَحْنُ نُزاوِلُ الطّاعَةَ، وهَذا أهَمُّ مِنْ حَجْمِ الطّاعَةِ، وإفرادُ الحَسَنَةِ وتَنْكيرُها واضِحُ الدَّلالَةِ على أنَّ اللّه سُبحانَهُ تُرضيه هَذِه الحَسَنَةُ المُفْرَدَةُ النَّكِرَةُ، ويَحتَفِلُ بِها، ويَزيدُ بِنَفسِه حُسْنَها حُسْنًا، فإنَّ اللّه يَرْزُقُ المُجْتَهِدَ لِلطّاعَةِ والمُقْتَرِفَ لِلْحَسَنَةِ حُبًّا زائِدًا لِلأعْمالِ الموجِبَةِ لِلحَسَناتِ[4].

مَهْما قَلَّتِ الحَسَنَةُ أو صَغُرَتْ فهيَ عِنْدَ اللهِ عَظيمَةُ القَدْرِ جَليلَةُ الأجْرِ

(1) أبو موسى، آل حم، ص: 133.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 84.
(3) الشّنقيطي، أضواء البيان: 7/ 205.
(4) أبو موسى، آل حم، ص: 133.

الغَرَضُ مِن إسنادِ جَوابِ الشَّرْطِ إلى (نا) الدّالَّةِ على التَّعْظيمِ في: ﴿نَّزِدۡ﴾:

الـزّيـادَةُ في الإنعامِ مِن أدِلَّةِ عَظَمَةِ البارِئِ تعالى

أسنَدَ البَيانُ القُرآنيُّ فِعْلَ الزّيادَةِ في الحُسْنِ إلى نونِ العَظَمَةِ في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ﴾؛ لِصَرْفِ القَوْلِ إلى مَظْهَرِ العَظَمَةِ؛ فإنَّهُ لا يَزيدُ في الإحسانِ إلّا العُظَماءُ، وإلى أنَّ الإحْسانَ قَدْ يَكونُ سَبَبًا لِعَظَمَةِ المُحْسِنِ[1]، كما أنَّ في هَذا الإسْنادِ دَلالَةً على أنَّ اللّهَ الكَبيرَ المُتعالي وحْدَهُ هوَ المُجازي والمُكافِئُ لِعِبادِه.

دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ الزّيادَةِ في: ﴿نَّزِدۡ﴾:

الزّيادَةُ قَدْ تَكون بِما لا يَدْخُلُ تَحْتَ الوَهْمِ مِنَ فَضْلِ اللهِ الواسِعِ الكَبيرِ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بِلَفْظِ الزّيادَةِ دونَ غَيْرِها؛ إشارَةً إلى أنَّ هَذِهِ الزّيادَةَ تَكونُ بِما لا يَدْخُلُ تَحْتَ الوَهْمِ، ومِنَ الزّيادَةِ أنْ يَكونَ لَه مِثْلُ أجْرِ مَنِ اقْتَدَى بِه فيها إلى يَوْمِ القيامَةِ، لا يَنْقُصُ مِن أُجورِهم شَيْئًا، وإنْ دَعاهم، فلَم يَهْتَدوا؛ كانَ لَهُ مِثْلُ أُجورِهم؛ لَوِ اهتَدَوا، فإنَّ عَدَمَ اهتِدائِهم لَيْسَ مِن تَقْصيرِه[2].

مَعْنَى اللّامِ في: ﴿لَهُۥ﴾، والغَرَضُ مِن تَقْديمِ الجارِّ والمَجرورِ:

في تَخْصيصِ الزّيادَةِ حَثٌّ وتَشْجيعٌ على مَزيدٍ مِنَ الأعْمالِ الصّالِحاتِ

أفادَتِ اللّامُ في ﴿لَهُۥ﴾ تَخْصيصَ الزّيادَةِ للمُحْسِنينَ المُخْلِصينَ، دونَ غَيْرِهم؛ لحَثِّهم على اقترافِ الحسَناتِ، والاجتِهادِ في عَمَلِها، والإخلاصِ في ابتغاءِ الأجرِ مِنَ اللّه وحْدَهُ، فهي زيادَةٌ بِشُروطٍ خاصَّةٍ للمُخْبِتينَ الأوّابينَ وحْدَهُم.

مَعْنَى (في) ودَلالَتُها في: ﴿فِيهَا﴾:

كَما أنَّ القُرْبَى وِعاءٌ لِلمَوَدَّةِ، فالحَسَنَةُ كَذَلِكَ وِعاءٌ لِلحُسْنَى

أفادَتْ (في) مَعْنَى الظَّرْفيَّةِ، على نَحْوٍ شَبيهٍ بِما في قَوْلِه: ﴿ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾، فالقُرْبَى وِعاءٌ لِلمَوَدَّةِ، والحَسَنَةُ وِعاءٌ لِلحُسْنَى[3].

بَلاغَةُ الجناسِ في تَكْرارِ مادَّةِ الحُسْنِ:

كَرَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ مادَّةَ الحُسْنِ مَرَّةً أُخْرَى في كَلِمَةِ ﴿حُسۡنًاۚ﴾؛

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 299.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 299.
(3) أبو موسى، آل حم، ص: 134.

وذَلِكَ لأنَّه لَمّا كانَتِ الحَسَنَةُ مَأخوذَةً مِنَ الحُسْنِ؛ جُعِلَتِ الزِّيادَةُ فيها مِنَ الزِّيادَةِ في الحُسْنِ؛ مُراعاةً لأصْلِ الاشْتِقاقِ، فكانَ ذِكْرُ الحُسْنِ مِنَ الجِناسِ المُعَبَّرِ عَنْهُ بِجِناسِ الاشْتِقاقِ، وصارَ المَعْنى: نَزِدْ لَهُ فيها مُماثِلًا لَها، ويَتَعَيَّنُ أنَّ الزِّيادَةَ فيها زِيادَةٌ مِن غَيْرِ عَمَلِهِ[1].

الجَزاءُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ، واللهُ أكْرَمُ الكُرَماءِ

الغَرَضُ مِنْ تَنْكِيرِ ﴿حُسْنًا﴾:

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿حُسْنًا﴾ نَكِرَةً للتَّعْظِيمِ؛ وذَلِكَ للدَّلالَةِ على عَظِيمِ الجَزاءِ الرَّبّانِيِّ لِمَنْ يُخْلِصونَ في أعْمالِهِم ابتِغاءَ وجْهِ اللّه، حَتّى لَوْ كانَ الفِعْلُ الصّالِحُ قَلِيلًا هَيِّنًا.

الغَرَضُ مِنَ الخَتْمِ بِجُمْلَةِ التَّذْيِيلِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾:

جاءَ قَوْلُ اللّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ عَقِبَ قَوْلِه تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا﴾؛ لأنَّهُم لَمّا كانوا يَقولونَ: إنّا قَدِ ارتَكَبْنا مِنَ المَساوِئِ ما لَم يَنْفَعْ مَعَهُ شَيءٌ؛ أتَى بِهَذا التَّذْيِيلِ العَظِيمِ نافِيًا لِذَلِكَ على سَبِيلِ التَّأكِيدِ والمُبالَغَةِ[2].

فَضْلُ اللهِ واسِعٌ يَتَضاءَلُ إلى جِوارِهِ كُلُّ ذَنْبٍ مَهْما عَظُمَ

الغَرَضُ مِن تَوالِي المُؤَكِّداتِ في قَوْلِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾:

حَفَلَ قَوْلُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ بِعَدَدٍ مِنَ المُؤَكِّداتِ لِتَرْسِيخِ صِفَتَيِ المَغْفِرَةِ وعَظِيمِ الإحْسانِ للّه تعالى، فاستَعْمَلَ النَّظْمُ الحَكِيمُ الجملةَ الاسميَّةَ الَّتي تُفِيدُ الدَّوامَ والثَّباتَ في المَغفِرَةِ والإحْسانِ، ثُمَّ دَخَلَت عَلَيْها ﴿إِنَّ﴾ المُؤَكِّدَةُ، الَّتي تَقوم مَقامَ تَكْرِيرِ الجُمْلَةِ مَرَّتَيْنِ، مَعَ جَوْدَةِ الاخْتِصارِ والإيجازِ، كَما جاءَتِ الصِّفَتانِ الكَرِيمَتانِ على صيغَةِ (فَعولٍ) الدّالَّةِ على المُبالَغَةِ، فهو تعالى البالِغُ أقْصى حُدودِ المَغْفِرَةِ، وفي تَوَلّي هَذِهِ المُؤَكِّداتِ ما يُطَمئِنُ قلوبَ المُؤْمِنينَ، ويَحُثُّهُم على إخْلاصِ العِبادَةِ في اقتِرافِ الحَسَناتِ.

طَمأنَةُ قلوبِ المؤْمِنينَ وحثُّهم على الإخْلاصِ للهِ تعالى

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 85.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 299.

الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بالاسْمِ الجَليلِ ﴿ٱللَّهَ﴾:

العَطاءُ الجَزيلُ الوافِرُ مِنَ الله ذي الكَمالاتِ المُطْلَقَةِ وحْدَهُ

صَرَّحَ النَّظْمُ الحَكيمُ باسمِ الجَلالَةِ ﴿ٱللَّهَ﴾ في قَوْلِه سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾؛ لأنَّ مِثلَ هَذا الجَزاءِ العَظيم لا يَقْدِرُ عَلَيْه مَلِكٌ على الإطلاقِ إلّا اللهُ[1]، أي: الَّذي لا يَتَعاظَمُهُ شَيْءٌ، ولِذا كانَ التَّصْريحُ بالاسْمِ الأعْظَمِ في هَذا السّياقِ مُناسِبًا لِمَعْنَى العَظَمَةِ والكَرَمِ.

سِرُّ اصطِفاءِ الاسمَيْنِ الجَليلَيْنِ ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾:

بَثُّ الأمَلِ في نُفوسِ المُؤْمِنينَ بِذِكْرِ صِفاتِ الجَمالِ

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بالاسْمَيْنِ الجَليلَيْنِ ﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾؛ لِبَثِّ الأمَلِ في نُفوسِ المُحْسِنينَ بِأنَّ اللهَ غَفورٌ لِكُلِّ ذَنْبٍ تابَ مِنهُ صاحِبُهُ، ولَمّا كانَ إثباتُ الحَسَنَةِ فضْلًا عَنِ الزِّيادَةِ عَلَيها لا يَصِحُّ إلّا مَعَ الغُفْرانِ، ولا يُمكِنُ أنْ يَكونَ مَعَ المُناقَشَةِ، فذِكْرُ ذَلِكَ الوَصْفِ الَّذي هو أساسُ الزِّيادَةِ، أفادَتْها - أي: الزِّيادَة - بِقَوْلِه: ﴿شَكُورٌ﴾، فهو يَجْزي بِالحَسَنَةِ أضْعافَها[2].

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 299.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 299.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"